جـــامـعـة ابـــن خلـدون -تيـــارت-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: تاريـخ الفكـــر السيـاســي

السنة: أولى ليسانس علوم سياسية

الأستاذ: عمـــــر بكـــيري

المحاضرة السادسة: نماذج عن الفكر السياسي الإغريقي القديم (أرسطو)

أولا: أرسطو التعريف و النشأة

يعتبر أرسطو أول من وضع قواعد البحث العلمي في الظاهرة السياسية مستخدما منهجية علمية واقعية موضوعية، متجنبا التأملات الفكرية المثالية في الشأن السياسي التي اعتمدها أستاذه أفلاطون. كان أجنبيا من مقدونيا و والده عمل طبيبا لملوكها، ذهب إلى أثنا في سن 18، تتلمذ على يد أفلاطون لقرابة عشرين سنة، بعدها عاد إلى مقدونيا و أشرف على تعليم الإسكندر المقدوني، لكنه عاد بعد سنوات إلى أثينا و أسس مدرسة اللوكيوم او الليسيوم (نسبة إلى معبد أبولو لوكيوس) التي كان يلقي دروسه فيها و هو يتمشى فسميت لذلك فلسفته بالفلسفة المشائية.

يعتبر المؤسس الحقيقي لعلم السياسة، تميزت مؤلفاته بغلبة المنهجية العلمية و غياب النزعة الأفلاطونية التأملية و الشاعرية الأدبية، وقد انعكس ذلك جليا في كتابيه "الدساتير" و "السياسة" أين نقل الظاهرة السياسية من عصر التأمل المجرد إلى عصر الدراسة العلمية المنهجية المقارنة، و مع ذلك فرغم أن أفكاره اتسمت بالموضوعية و الواقعية إلا أنها لم تخلو مطلقا من المثالية، حيث تجلت في بحثه عن أفضل أشكال الحكم و الدول.

ثانيا: أصل السلطة و نشأة الدولة عند أرسطو

يتفق أرسطو مع أفلاطون في أن أصل الدولة إنساني إرادي غائي، لكنه يختلف معه في مضمونه، حيث يعتبر أن أصل الاجتماع البشري ليس الإنسان الفرد كما يرى أفلاطون، بل الأسرة لأن الطبيعة خلقت الإنسان كائنا اجتماعيا يولد من جماعة و يعيش في جماعة (الأسرة)، و الأسرة هي الجماعة الأولى التي شكلتها الطبيعة لإشباع حاجات الإنسان، و باجتماع عدد من الأسر تتشكل القرية التي هدفها هو إشباع مزيد من الحاجات الإنسانية، و باجتماع عدد من القرى تتشكل المدينة التي هي الاجتماع الأكبر و الأمثل المستقل اقتصاديا، أي القادر على كفاية ذاته و إشباع متطلباته بنفسه، و هو الشكل الوحيد الأمثل المؤهل لذلك من بين الأشكال الأخرى.

يرى أرسطو أن الدولة-المدينة هي أسبق تكوينا و غاية على المستوى الفكري من الأسرة و القرية، حتى و إن كانت تأتي بعدهما على المستوى الواقعي، فالدولة هي الكل و ما عداها من أشكال الاجتماع هي الجزء، و الكل أسبق في وجوده و تكوينه من الجزء، و أسمى و أكثر كمالا في غايته منه.

يرى أرسطو أن الإنسان كائن اجتماعي سياسي بطبعه (حيوان سياسي)، لذلك فهو لا يمكنه أن يوجد خارج المجتمع السياسي (الدولة)، و إن أمكنه ذلك فهو أرقى من البشر بمعنى أنه إله، أو هو أدنى مرتبة منهم بمعنى أنه حيوان أو وحش.

يرى أرسطو أن للدولة أصلا غائيا كذلك لأن لها غاية متمثلة في الوصول بالإنسان و مجتمعه إلى الخير و السعادة، فالدولة هي أسمى الاجتماعات الإنسانية لأنها أكثر فضيلة و خيرا و كمالا، كما يرى كذلك أن للدولة أصلا فكريا عقليا أسبق وجودا من الأسرة لغايتها الفضيلة، فالتفكير في إنشاء المدينة-الدولة أسبق في الوعي و الإدراك العقلي الإنساني من تكوين الأسرة، فالإنسان تحكمه نفسه الحكيمة العاقلة و هي خاصية ينفرد بها عن باقي المخلوقات التي تحكمها النفس الشهوانية و الغضبية، و هي التي تقوده إلى الحياة الاجتماعية السياسية لتحقيق الخير و السعادة و تميزه عن باقي المخلوقات التي تسعى فقط لتلبية حاجياتها دون الارتقاء لتحقيق الخير و السعادة.

ثالثا: وظيفة السلطة السياسية عند أرسطو

تقترب صورة الدولة عند أرسطو من صورة الدولة الكاملة (و ليست الدولة المثالية) فهي خالية من النقائص و العيوب لكنها قابلة للتطبيق واقعيا و عمليا، لذلك حدد أرسطو وظيفتها الأساسية في

تحقيق الخير الأسمى و السعادة لوحداتها المكونة لها بدءا بالقرية فالأسرة ثم الأفراد، كما تليها وظائف أخرى لازمة كشرط لتحقيق الوظيفة أو الغاية الأسمى السابقة و هي:

1. **تحقيق سيادة القانون:**

يرى أرسطو بوجوب سيادة القانون و أحكامه العامة على الفرد و إرادته الخاصة حتى و إن كان فيلسوفا، فالقانون عنده هو "العقل المجرد عن الهوى"، لذلك فوظيفة الدولة و السلطة هو تطبيق القانون و جعله يسمو فوق كل الاعتبارات الفردية الخاصة (الكل العام أسبق من الجزء الخاص)، فالسلطة العليا في الدولة هي للقانون و ليس للحكام أو الحكماء.

ميز أرسطو لأول مرة في التاريخ بين القوانين الدستورية التي تضع القواعد العامة المحددة لطبيعة الدول و أنظمتها السياسية، و بين القوانين العادية المستندة إليها و المستمدة منها، فكل القوانين يجب أن تخضع للدستور و أحكامه.

2. **تحقيق العدالة:**

جعل أرسطو العدالة من الوظائف التي تقوم بها الدولة و تسعى إلى تحقيقها، فالعدالة عنده تتمثل في كل فضيلة بشكل عام، و هي مرتبط خصوصا بالإنصاف و إعطاء كل ذي حق حقه، و الابتعاد عن الظلم أو التعدي عن الآخرين سواء من الحكام أو المحكومين، كما تأتي العدالة عنده أيضا بمعنى الوسطية و التوازن و الاعتدال.

3. **فرض التعليم:**

تتولى السلطة السياسية إعداد الناس لممارسة الفضيلة و تدريبهم ليكونوا مواطنين صالحين، فالوظيفة التعليمية مسؤولية الدولة من إعداد و تصميم البرامج إلى تنفيذها، و قد حدد أرسطو في برنامجه التعليمي ثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** تبدأ من المهد إلى السنة السابعة، يتم فيها بناء الجسد صحيا و رياضيا، مع تلقين الفضيلة و حماية الأطفال من القصص المخلة بالأدب و الذوق.
- **المرحلة الثانية:** تبدأ من السنة السابعة حتى الرابعة عشر، يتعلم فيها الطلبة أداء الأعمال و ليس فهمها أو تحليلها، تشمل هذه المرحلة الرياضة و الموسيقى التي تنمي العقل و تربي الجسد.

- **المرحلة الثالثة:** تبدأ من سن الرابعة عشر حتى الحادية و العشرين، هدفها تحويل المواطنين الذين تم إعدادهم سابقا ليصبحوا مؤهلين لممارسة مهام الحكم و الإدارة، من خلال تدريبهم على أداء واجباتهم باستخدام العقل و الحكمة لحل مشكلات الحياة.

رابعا: الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في دولة أرسطو

- **الملكية:** رفض أرسطو شيوعية أفلاطون معتبرا إلغاء الملكية الخاصة يقضي على الحافز لدى المتفوقين من الناس، لذلك فالملكية الخاصة هي أفضل وسيلة لجعل الإنسان يعمل و ينتج، و هو ما سوف ينعكس إيجابا في ازدهار الدولة لأنها مشكلة من اتحاد الأفراد.
- **العبودية:** أقر أرسطو بوجود الرق و اعتبره شيئا طبيعيا لأن بعض البشر لديهم استعدادات فطرية طبيعية ليكونوا عبيدا، بل انه اعتبر العبيد مثل الآلة المتحركة ينفذ ما يطلب منه و لا يملك القدرة على التفكير و اتخاذ القرار.
- **المواطنة:** أبقى أرسطو حقوق المواطنة مقتصرة على الذكور دون النساء، و على الأحرار دون العبيد، و على الأثينيين دون الأجانب، كما استثنى الشيوخ و التجار و الصناع و الفلاحين معتبرا إياهم غير صالحين للحكم كون أعمالهم مشابهة لأعمال العبيد.
- **المرأة:** اعتبر أرسطو أن النساء يفتقرن إلى الذكاء و يخضعن كثيرا لتأثير العاطفة، لذلك قد أقر لهن بحق التعليم و أسقط عنهن حق المشاركة السياسية في الحكم و الإدارة.

خامسا: أسباب الثورة و عوامل تجنبها عند أرسطو

1. أسباب الثورات عند أرسطو:

يعتبر أرسطو أول من وضع أسس نظرية عن الثورة في تاريخ الفكر السياسي، حيث فسر الثورة و أسبابها بقوله: "أن السبب الأساسي للثورة هو الصراع بين الأغنياء الأوليغارشيين و الفقراء العوام، و كذلك انعدام التناسب و التوازن بين الأدوار الاقتصادية و السياسية لكل طبقة منهما".

يرى أرسطو أن الأساس الذي يقوم عليه النظام الديمقراطي هو المساواة في الحرية و الذي ينتج عنه المساواة في كل شيء، بينما الأساس الذي يقوم عليه النظام الأوليغارشي هو التفاوت بين الناس و تفوق بعضهم و الذي ينتج عنه تميزهم و عدم مساواتهم في كل شيء، و عندما تنال إحدى الطبقتين نصيبا من السلطة و مناصب الحكم لا يتناسب مع مركزها و دورها الاجتماعي و الاقتصادي و

الفكري، عندها تبدأ عوامل الثورة في التحرك، فانعدام التوازن و غياب الانسجام بين القدرات و الأدوار و المناصب السياسية يسبب الثورة في أي نظام حكم، حتى في النظام الديمقراطي القائم على المساواة و الحرية عندما يتم الإخلال بهما عمليا تحدث الثورة.

يرى أرسطو أن عدم المساواة تنتج عن عدم التوازن بين الأدوار السياسية و الاجتماعية من جهة و الأدوار الاقتصادية من جهة ثانية، و أن عدم وجود مساواة يؤدي لحدوث الثورات التي تهدف إلى تصحيح حالة الاختلال في التوازن و عدم المساواة، كما يرى أن هذا الاختلال أكثر شيوعا في الأنظمة الأوليغارشية منه في الأنظمة الديمقراطية، و أن الصراع بين الأغنياء أكثر ورودا من الصراع بين الفقراء، لذلك فالأنظمة الأوليغارشية أكثر تعرضا للثورات من الأنظمة الأخرى.

2. عوامل تجنب الثورات عند أرسطو:

بناءا على أسباب حدوث الثورات حدد أرسطو العوامل التي تؤدي إلى تجنبها و هي:

- تربية و تعليم الأفراد احترام القانون.
- تحقيق العدالة و ضمان المساواة أمام القانون.
- توزيع الثروة بشكل متوازن، و تخصيص احتياطي كاف و دائم للدولة.
- تصرف الحكام العادل و السليم مع بعضهم البعض و مع المحكومين.
- تحديد المدة الزمنية لتولي الوظائف السياسية و عدم جعلها مفتوحة.

سادسا: تصنيف الحكومات عند أرسطو:

استند أرسطو في تصنيفه للحكومات إلى معيارين أحدهما كمي و الآخر كيفي:

- **المعيار الكمي:** حسب عدد من بيدهم السلطة: فرد، قلة، كثرة.
- **المعيار الكيفي:** حسب الالتزام بالقانون أو الدستور، و حسب الجهة المستفيدة من الحكم.

و بذلك عند دمج هذين المعيارين حدد لنا ستة أنواع من الأنظمة:

- **حكومات فردية:** إذا التزمت بالقوانين و استهدفت الصالح العام تكون حكومات صالحة و تسمى ملكية، أما إذا كان العكس تكون فاسدة و تسمى الطغيان.

- **حكومات القلة:** إذا التزمت بالقوانين و استهدفت الصالح العام تكون صالحة و تسمى أرستقراطية، أما إذا لم تلتزم بالشروط السابقة تكون فاسدة و تسمى الأوليغارشية.
- **حكومات الكثرة:** إذا التزمت بالقوانين و استهدفت الصالح العام تكون صالحة و تسمى ديمقراطية معتدلة أو جمهورية، أما إذا كان العكس تكون فاسدة و تسمى ديمقراطية غوغائية.

سابعا: أفضل أشكال الحكم عند أرسطو

يرى أرسطو أن أفضل نظام حكم هو النظام المختلط القائم على التوسط و التوازن و الاعتدال، إذا فأفضل نظام هو النظام الوسطي الذي أسماه أحيانا بالنظام الدستوري و أحينا بالنظام الجمهوري، و هو الذي يكون وسطا بين النظامين الأوليغارشي و الديمقراطي، بمعنى أنه يكون مركبا من الخصائص الإيجابية لكلا النظامين.

يرى أرسطو أن الفضيلة هي وسط بين رذيلتين، لذلك و بناءا على هذا المبدأ فإن الأنظمة الوسطى التي تتوسط تطرف النظامين الأوليغارشي و الديمقراطي هي أفضل الأنظمة، و خير من يحكم فيها هي الطبقة الوسطى الخيرة، لأنها بعيدة عن تطرف كلا من الأغنياء أو الفقراء، فيكون حكمها عادلا يهدف الصالح العام و ليس فئة معينة.

جعل أرسطو نظامه هذا يقوم على الانتخاب و القرعة عند تولي المناصب السياسية، كما يتم منح أجور و مكافآت للفقراء عند مشاركاتهم السياسية، بينما يعمل الأغنياء دون أجر و يغرمون عند تخلفهم عنها.